

## البطاقة التعريفية للمقياس

الطور : ماستر 1

السداسي 2: 2020/2021

المستوى الدراسي : أولى ماستر .

التخصص : تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

عنوان المقياس : السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال الحكم المدني .

الأفواج : 1-2-3

طبيعة المادة : محاضرة

اسم الأستاذ : د/ تلمساني بن يوسف

### 1- أهداف المقياس :

- يكتسب الطالب من خلال هذا المقياس معارف جديدة حول السياسة القمعية التي مورست على

الشعب الجزائري إبان الحكم المدني الفرنسي.

. التأثيرات السلبية التي نجمت عن الاستعمار الاستيطاني : اقتصاديا ، اجتماعيا ،

ثقافيا ، سياسيا.

- الصعود المتنامي للمستوطنين المتطرفين ورد فعل الحركة الوطنية الجزائرية والانتقال إلى

الكفاح المسلح.

### 2- الملخص:

تعد المعارف العلمية المقررة في هذا المقياس أساسية ، بدونها لا يمكن للطالب تتبع مراحل

تطور التيارات السياسية في الحركة الوطنية ولا فهم الانسداد الذي حصل بين الحركة

الوطنية الجزائرية والإدارة الاستعمارية وحتمية الخيار المسلح. لا بل تساعد هذه المعارف

على تفكيك فشل المشاريع الإصلاحية الفرنسية ، حتى إبان الثورة والتي انتهت بتأسيس

منظمة الجيش السري.

سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الاستيطان

المحاضرة رقم 1

1- سياسة مصادرة الأراضي

2- سياسة تشجيع الاستيطان

3- أهداف السياسة الاستيطانية

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الأربعين سنة الأولى من الاحتلال (1830-1870)

هي التي ترعرع في أحضانها المستوطن المتسلط ، وأبان على أنيابه باستيلائه على السلطة في الجزائر **بعنوان الحكم المدني** ، مستغلا الأوضاع التي عرفتها باريس ، لا سيما بعد انهزام فرنسا ، واجتياح ألمانيا للعاصمة باريس وما ترتب عنه من فقدان مقاطعتي الألزاس واللورين بعد أن ضمتها ألمانيا. و سقوط النظام الإمبراطوري بفرنسا ، وتولي حكومة لجنة الإنقاذ الوطني ، إلى إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفكر الاستعماري الأوروبي بلغ أوجه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث أصبحت قوة الدول تقاس بما لديها من مستعمرات في ما وراء البحار ، وتعزز النظام الرأسمالي بما تحقق من إنجازات في جميع المجالات اثر الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا وما تتطلبه من حاجيات لتصريف الفائض وتوفير المواد الأولية ... في خضم هذه الظروف تحرك المستوطنون الفرنسيون من كبار الملاك والسياسيين في الجزائر للاستيلاء على السلطة في الجزائر ، والضغط على باريس لتغيير نظام الجزائر المستعمرة من إدارة عسكرية إلى إدارة مدنية يسيرونها بأنفسهم وتطلق بذلك يدهم لتسريع وتيرة الاحتلال التام والسيطرة على قدرات الجزائر واستعباد شعبيها. وقيل التطرق إلى السياسة الاستعمارية التسلطية المنتهجة إبان الحكم المدني حري بنا الإلمام بالسياسة الاستعمارية التي سبقت ولو بالمختصر المفيد باعتبارهما وجهان لعملة واحدة .

### 1- سياسة مصادرة الأراضي:

عملت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها مدينة الجزائر على الاستيلاء - بالقوة و التحايل على الأراضي الشاسعة تحت طائلة مبررات غير منطقية و لا قانونية، من بينها ادعائها أنها الوارث لكل الأراضي التي تدخل ضمن أملاك البايلك ثم ما فتئت تخلق الذرائع و الحجج الواهية لاقتكاف الأراضي من ملاكها، باسم أرض ذات منفعة عامة، أو عقابا لمشاركتهم في مقاومة، كما سنت عدة اجراءات و قرارات تسترت وراءها لتنفيذ مصادرة المزيد من العقارات منذ 1830 منها:

### 1-قرار سبتمبر 1830 الذي يبيح انتزاع الملكية من أصحابها و مصادرة أراضي الأوقاف، ضاربا

عرض الحائط ما جاء في معاهدة التسليم الموقعة بتاريخ 1830/7/5 بين الداوي حسين و القائد العام للجيش الفرنسي الكونت دي بورمون، والتي جاء فيها: ".ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم ولا بأموالهم ، ولا تجارتهم و صناعتهم..."

2-قانون 1 أكتوبر 1844 المتضمن مصادرة كل الأراضي غير المزروعة أو غير الموثقة، في الإدارة الفرنسية، مع إعطاء مهلة ثلاثة أشهر لإتمام إجراءات التسجيل وحيازة الملكية، وإلا يتم مصادرتها. ويتضح أن هذا القانون لم يترك أية فرصة للجزائريين للحفاظ على أرضهم التي باتت مستهدفة بعد أن وضع أمامهم شروط تعجيزية خاصة وأن الجزائريين غير متعودين على القوانين الفرنسية، أضف إلى ذلك أن معظم الأراضي كانت متوارثة ويحكمها العرف بمعنى غير مسجلة .

قانون 31 أكتوبر 1845 المتضمن تجريد كل من يثور على السلطة الاستعمارية من أرضه أو بمجرد الاتهام بالعداء لفرنسا.

4- قانون 1846/7/21 أباح إمكانية الاستيلاء على الأراضي غير المستغلة(البور) و كذا أرض العرش في حال ثبوت مشاركتهم في المقاومة.

لقد مكنت هذه القوانين من تملك 54.894 هـ للمستوطنين و تحويل 114.721 هـ لأموال الدولة.

5- قانون 16 جوان 1851 يؤكد أن الملكية حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي و الملاك من الفرنسيين وغيرهم ويقضي بتحديد أراضي الأعراس ذات الملكية الجماعية بحسب ما يتناسب و حجم كل عرش و نزع الفائض من الأراضي المتبقية و نورد هنا بعض الأمثلة، إن قبيلة الغرابة التي

أطالها هذا القانون، حددت أراضيها بمقتضاه بـ 33.288 هـ عوضا عن 85.000 هـ التي كانت بحوزتها ، حيث انتزعت منها أخصب أراضيها الممتدة بين وهران و سيدي بلعباس بتصنيفها فائض فوق الحاجة و هذا ما اتسمت به سياسة المار يشال راندون طويلة فترة حكمه لم يترتب عن هذه القوانين الجائرة سوى المزيد من الغليان و المقاومة المسلحة التي انتشرت من مكان إلى آخر، و دفعت بالإمبراطور نابليون الثالث إلى إعادة النظر في السياسة المتبعة و لو من حيث الشكل باستصدار المرسوم المشيخي 1863.

- مرسوم 6 فيفري 1863 (المرسوم المشيخي) : من نتائج زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر سبتمبر 1860 أن حاولت الإدارة الاستعمارية إحداث تغييرات على سياسة المصادرة المتبعة في الجزائر إلى حد تلك الفترة ، وللد من النتائج السلبية المترتبة عن تطبيق قانون 16 جوان 1851 الذي زاد من حدة ردود الفعل لدى الجزائريين، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الاستعمارية تسعى إلى التوفيق بينالتهدئة وطمأننة الأهالي من جهة و الاستجابة لمتطلبات السياسة الاستيطانية الأوروبيين من جهة ثانية ، و دون استفزاز مفضوح . بوضعاآليات تقوم على تفتيت تركيبة المجتمع الجزائري وفك الارتباط الاجتماعي للقبيلة القائم على الأرض المتوارثة — بطريقة لم تراعى فيها الروابط الاجتماعية-إلى دواوير ، و تفكك هذه الأخيرة إلى عائلات و من ثمة إلى أفراد ، تحدد الأراضي وفق هذا التقسيم و يكون تملك الأرض للفرد لا للقبيلة و العرش كما كان سائدا من قبل ، و هذه آليات فتحت باب المصادرة تحت ذرائع شتى ، بل دفعت الفرد إلى التنازل تحت الضغوطات المعنوية و المادية عن أرضه.

وبتاريخ 23 أفريل 1863 أصدر مجلس الشيوخ مرسوما (Senatus-consulte) نص على الملكية الفردية للأرض و تحديد و رسم أراضي العرش و تقسيمها إلى أراضي دواوير و منها تقتطع الملكيات الفردية . واضح أن الملكية الفردية لم يقصد بها تنمية الفرد ، بقدر ما كانت بهدف إضعاف الفلاح الجزائري ووضعه أمام الأمر الواقع ، حيث يظهر عجزه على استغلال الأرض بمفرده و يغرق في تسديد الضرائب التي تطاله، فتصادر أرضه باسم القانون أو يضطر إلى رهنها أو بيعها.في هذا السياق صرح الكونت de Casabianca، في 1863/4/8 باسم اللجنة المشيخية المكلفة بدراسة القرار المشيخي "إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد ما تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب والمستوطنين أنفسهم يطلبون ذلك بالحاح ، ويرغبون أن يتم هذا الأمر في الحين فالدولة عندما اتخذت القرار المشيخي فهي لا تتخلى عن أراضي الشمل، لأنه يمكن أن تسلمه في المستقبل للمستوطنين... و الدولة بعد هذا قادرة ، عن طريق نزع الملكية في الحالات التي ينص عليها القانون، بتعويض مسبق و عادل قادرة على أن تستملك ما تراه ضروريا من الأراضي التابعة للعرب..". و هذا اعتراف صريح بالأهداف المتوخاة من وراء إصدار هذا القرار. و حرصت الإدارة الاستعمارية على تشكيل مجموعات سكانية ضمن نطاق الدواوير بكيفية غير متجانسة لتفكيك الروابط الاجتماعية و خلق النزاعات بين المجموعات و من هذا المنطلق تسهل عملية إخضاع الجزائريين و القضاء على روح التضامن . و في نفس الوقت أعطى هذا المرسوم المشيخي الصبغة القانونية لكل الأراضي المغتصبة و المصادرة ما بين 1830-1863 .

و لتنفيذ هذا المرسوم شكلت لجان من ضباط إداريين مدنيين و بعض أعوان الإدارة الاستعمارية من الجزائريين سميت بلجان التحديد (1863-1870).

## 2- سياسة تشجيع الاستيطان :

أجمعت الدراسات الخاصة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، أن الاستعمار في الجزائر لم يكن فقط استعمارا عسكريا و إنما تعدى إلى ما هو أخطر من ذلك. فمن خلال التعرف على أحد الأسباب

الحملة الفرنسية على الجزائر المتمثل في إيجاد مكانا واسعا للفائض من السكان، بالإضافة إلى البحث عن سوق خارجية لتصريف متوجاتها من جهة و تصنيع منتجات جديدة ندرك أن الاستعمار عندما وضع أقدامه في هذه الأرض كان قد قرر البقاء فيها. إذن كيف يتسنى له ذلك؟

أدرك الاستعمار الفرنسي قبل أن تطأ أقدامه هذه الأرض الأهمية التي يجنيها من جميع النواحي و خاصة موقعها الإستراتيجي و مناخها المعتدل و مساحتها الشاسعة و هذا من خلال المعلومات التي جمعها بواسطة جواسيسه التي كانوا يرسلون إلى الجزائر للتمهيد لعملية الاحتلال . لهذا سعت فرنسا منذ بداية الاحتلال إلى بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القاعدة العسكرية وإقامة كيان اجتماعي دخيل و نظام سياسي جديد، يضمن لها تحقيق مشروعها إلى الأبد. و لتحقيق ذلك قامت بتشجيع الحركة الاستيطانية و هذا بتوفير مختلف الشروط المشجعة للاستيطان كامتلاك الأرض والسكن و توفير العمل والقروض ووضع امتيازات مغرية.

فماهي أهداف السياسة الاستيطانية؟

ماهي الأساليب التي اتبعتها من أجل تشجيع الحركة الاستيطانية؟

ماهي مراحل تطور الاستيطان؟

### 3- أهداف السياسة الاستيطانية:

يمكن لنا حصر أهداف السياسة الفرنسية فيما يخص مسألة الاستيطان في عدة نقاط نذكرها فيما يلي :

1- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين . و في هذا وجه الجنرال كلوزيلنداء إلى الأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر يوم 19 أوت 1831 : " عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية و ذلك لأنه لا يمكن أن تغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية"

2- توجيه خدمة الفلاحة الأوروبية إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى .

3- تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين و الإطارات و الكفاءات الفنية في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي و هذا بواسطة استغلال إمكانات و ثروات البلد الجديد.

4- خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة و الشعب الجزائري الذي كان يعتمد على الصناعات اليدوية و في هذا السياق ذكر الرحالة الألماني موريشفانجير الذي زار الجزائر في سنة 1836 : " كانت لمدينة الجزائر أسواقا تحتوي على 40 محلا هدم القسم الأكبر منها بل أجملها و أجدرها بالاعتبار و قامت مكانها محلات و دكاكين تجار أوروبيين أما دكاكين الجزائريين فإنها كانت تبيع المنسوجات لا تظاهيها المنسوجات الآلية لا في جمالها و لا في أسعارها "

## المحاضرة رقم 2

### مراحل تطور الاستيطان في فترتي الحكم العسكري والمدني

#### 1 — المرحلة الأولى في ظل الحكم العسكري:

#### 2 — المرحلة الثانية في ظل الحكم المدني:

##### 1 — في ظل الحكم العسكري:

كانت أولى محاولات الاستيطان بعد احتلال مدينة الجزائر العاصمة و الاستيلاء على أغلب ممتلكات الأهالي من منازل و دكاكين فشرعت الإدارة الفرنسية باتخاذ عدة إجراءات تبيح من خلالها الاستيلاء على الملكيات سواء كانت منقولة أو غير منقولة تابعة للأفراد أو للدولة أو القبائل أو أملاك الأوقاف. و هذا من أجل إيواء الجنود الذين شاركوا في الحملة الفرنسية أو الشخصيات التي رافقت الحملة من أطباء و مهندسين و إطارات و فنيين و حتى الشخصيات التي عارضت حكومة شارل العاشر و الأشخاص ذو سوابق عدلية .

و كان بداية الاستيطان باغتصاب حوالي 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بالحراش أعطيت لجنود الجنرال كلوزيل و سميت بالمزرعة النموذجية و من أهم الشخصيات العسكرية التي شجعت الاستيطان العسكري، الجنرال كلوزيل الذي كان يأمل في أن يجعل من الجزائر سان دمومينغ جديدة و أن يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى أمريكا إلى الجزائر، فكان الأوروبيون رغم ما نصت عليه وثيقة التسليم من احترام عادات و تقاليد الجزائريين و عدم المساس بأملاتهم .

أثناء حكم الجنرال برترين تقرر إقامة أولى القرى الاستيطانية، حيث تم توطين حوالي 400 مهاجر من أصول سويسرية وألمانية بعد أن حولوا من ميناء هافار إلى ميناء الجزائر أين تكفلت بهم الإدارة الاستعمارية، وقسمتهم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى منحها أراض في دالي إبراهيم أما المجموعة الثانية خصصت لها أراض في القبة غير أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح كما كان مرجوا منها بسبب عدم تأقلم هؤلاء الوافدين مع الظروف الصعبة من جهة والهجمات التي تعرضوا لها من قبل الأهالي. تجربة أخرى اعتبرت ناجحة تلك التي تمت في ستيديا بالقرب من مستغانم حيث تم تحويل قرابة 800 بروسي تخلت عنهم الوكالة التي من المفروض ترحيلهم إلى البرازيل ، فوجدوا أنفسهم في وهران و بمرور الوقت اتسعت المستوطنات فشملت أراضي متيجة و برج الكيفان و ذراع الميزان. ولحقتها محاولات أخرى مثل مستوطنة بوفاريك سنة 1836 حيث تم توزيع حوالي 173 قطعة أرضية تبلغ مساحة كل قطعة حوالي 4 هكتارات موجودة في الأحواش المجاورة لبوفاريك و بوعقاب.

لكن ما يميز الاستيطان في بداية الاحتلال أنه طغى عليه المبادرات الفردية ، رغم سعي الملك لويس فيليب إلى إعطاء توجيهات إلى دوائره الرسمية بضرورة التعاطي مع ملف الاستيطان و إدراجه ضمن الأولويات . فبايعاز منه صدر في 7 جويلية 1833 تقرير تضمن مايلي:

... إن أسلوب الطرد العنيف للأهالي و اغتصاب الأرض و تعويضهم بالأوروبيين إلى جانب من هم موجودين منذ مدة ، مشروع قد يطرح بجدية ، و إنني لا أشك المرة بأن أحسن طريق كي يكون لدينا عدد ضخم من المستوطنين يمكن المستعمرة من إنجاز مجهودات كافية ، أن نفتح الأبواب لكل

الأوروبيين ، أن يكون الألمان و السويسريون أكثر الشعوب الأوروبية التي نرشحها للهجرة إلى مستعمراتنا في إفريقيا..."

لكن نظرا لكون أغلب هؤلاء المستوطنين من الطبقات الفقيرة الذين جاؤوا يبحثون عن حياة أفضل لم يستطيعوا مقاومة الأمراض الخطيرة التي انتشرت في الجزائر خلال هذه الفترة كالمالاريا وكذلك طبيعة المناخ الذي لم يتعودوا عليه و من جهة أخرى الهجومات المتتالية التي كانت تشن من طرف أصحاب الأرض الحقيقيين . لهذا انتقلت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الحرو هذا من أجل جلب عدد أكبر من المستوطنين الذين يملكون رؤوس الأموال فعرضت الدولة بيع أراضي الدومين (أراضي الدولة) المتكونة من أراضي البايليك والأوقاف المصادرة حيث عرضت في سنة 1837 بيع هذه الأراضي بأسعار معقولة جدا حيث يقدر ثمن الهكتار الواحد بـ48 فرنك فاستطاع المهاجرون الحصول عليها بلغ عدد الأراضي التي وزعت على المهاجرين الأوروبيين خلال سنة واحدة حوالي 4500 هكتار .

و المتتبع لتطور الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر يلاحظ أن أغلب المهاجرين الأوروبيين كانوا من جنسية غير فرنسية و يعود سبب انخفاض نسبة الهجرة الفرنسية المقدر في سنة 1839 بحوالي 41.5% ربما إلى أن فرنسا لم تكن تعاني من التضخم السكاني عكس ما روجته الدعاية الفرنسية قبل الاحتلال و ربما كذلك سعي فرنسا إلى إرضاء الدول الأوروبية التي كانت معارضة للاحتلال .

و مع تعيين بيجو كحاكم عام في الجزائر أولى الحركة الاستيطانية مكانة و اعتبرها جزء من حربه الشاملة على الجزائريين، و ذلك بتوسيع دائرة الاستيطان إلى كل المناطق الخصبة الموجودة في الجزائر شرقا و غربا، بعدما كانت تقتصر على جهات الساحل و سهول متيجة و أولى اهتمام كبير بتشجيع الاستيطان العسكري فقد رافع أمام البرلمان الفرنسي لتوضيح أهمية الاستيطان قائلا: "...يلزمنا مستوطنون عسكريون أو مدنيون التسمية لا تهم ، لكن من الضروري هيكلتهم عسكريا ، لأنه يتوجب على المتوطنين في الجزائر أن يكونوا رجال حرب .. ليس من هدف للحرب سوى الاستيطان ، و من دونه لن تكون للحرب نهاية و لا نتيجة ... من الواجب التحلي بالشجاعة عند البوح بالحقيقة و الأفضل أن أصدكم بدل مغالطكم ... نحتاج إلى حملة عسكرية من الحجم الكبير، لكن ليس قبل أن نجمع و نجند المستوطنين ... عليكم بالبحث عن المستوطنين في كل مكان و بأي ثمن ، و تقديري أنه خلال السنوات القليلة المقبلة نحتاج إلى 150 ألف مستوطن جديد ، يجب أن يتم الاستيطان بسرعة الذي يحفظ لنا الاحتلال و يحرر شيئا فشيئا جيوشكم .."

لقد خلقت هذه التصريحات ارتياحا واسعا في أوساط التيار الليبرالي حيث تلقى الجنرال بيجو كل الدعم كحاكم عام على السياسة التي انتهجها ، فهو لا يرى نتيجة على المدى الطويل للانتصارات العسكرية إلا بترويض الاستيطان و لا يرى قيام حركة استيطانية إلا في كنف تغطية عسكرية. والاستيطان في نظره دعامة الأساسية للفلاح و الفلاح ، فالفلاح عندما يشعر بتملكه للأرض و يستقر بها و يولد له أطفال ، حتما سيرتبط بهذه الأرض و يدافع عنها . فهو يقول في هذا السياق "... عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه و خدمة الأرض التي استفاد منها ، عندها يرى بأعينه الأشجار التي غرسها و رعاها تثمر عندما يرزق بأولاد يولدون على هذه الأرض (الجزائر) التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عنها ، النتيجة بالكاد هو و أبناؤه سيرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد ... و يرى بيجو أنه لتحقيق الاستيطان الفعال و المنظم المرتبط بالأرض إلى الأبد لا بد من حضور الحكومة بقوة . فهو يراهن على الاستثمار في المستوطن باعتباره الوحيد القادر على تحقيق ما يمكن فرنسا من ضمان ملكيتها للجزائر ، فهو يقول: " إنه من الواجب المقدس أن نطلب من فلاحي فرنسا الإبحار باتجاه الجزائر

و التأكيد على ضخامة الامتيازات التي سيستفيدون منها و سيجدونها جاهزة بمجرد وصولهم . على الدولة أن تتحمل أعباء الاستقرار و العيش و مثل هذه المصاريف سنتج حتما في المستقبل ما دامت ستضمن المحافظة على الاحتلال...ألا يستحق الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد ميزانية لمدة معينة ؟ و ينتهي بيجو إلى القناعة التالية : "...لنجاح سياسة استيطانية غير مكلفة يجب التحلي بالصبر و لو لمدة طويلة ، و طبيعي أن تكلفنا الكثير لأننا ننتظر تحقيقها رفقة 100 ألف عسكري و 100 مليون فرنك من المصاريف ، إن تحقيق الاستيطان في أسرع وقت و بمؤسسات قوية من حيث التنظيم و التسيير سيكون حتما في صالحنا و بأقل كلفة مهما كان حجم النفقات ... " هكذا يتبين لنا أن بيجو لم يرتبط اسمه بتلك الحملات العسكرية و الاحتلال الشامل في شقه العسكري فحسب و المجازر و حرب الإبادة التي اقترفها في حق الجزائريين، بل كان يرى في الاستيطان الأداة الفعال لتحقيق ما تعجز عنه الآلة الحربية ، فهو يريد تغيير الخريطة البشرية في الجزائر، برمتها باجتثاث الجزائريين من أرضهم و تحويلهم إلى خماسين ، وفي مرحلة ثانية يقول أنه بالإمكان دمجهم في الحضارة الفرنسية لمن سار في ركبهم و قبل بالذوبان . و لقد وجد في العسكريين المتقاعدين أو الذين هم على وشك التقاعد الحل الأنسب لتحقيق مشروع المستوطن العسكري . و يعتبر تسليح المستوطنين و الاستفادة من خبرة العسكريين المتقاعدين وراهن على 150 ألف مستوطن مسلح توفر لهم كل الإمكانيات المادية و المعنوية حتى يتسنى لهم - في نظر بيجو - نقل التمدن الأوروبي إلى الجزائر وتخفيف

العبء على الجيش. إن نقل التمدن في نظره لن ينظر إليه العرب نظرة إيجابية إلا بعد أن يدوقوا مرارة القوة و البطش و القمع الذي تتصف بهفرنسا حينئذ يمكن أن يظهر لهم العدل ، ساعتها سيخضع الجزائري في نظره عن قناعة و لا يرى العيش إلا في كنف الدولة الفرنسية . غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح إلا في شقه العسكري ، حيث استفاد الماريشال بيجو من الدعم العسكري الذي وضعته بين يديه حكومة باريس ، حيث ارتفع تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر من 42 ألف سنة 1837 إلى 100 ألف عام 1842 ، سمح له بشن حرب توسعية شملت المقاطعات الثلاث و يرجع البعض فشل بيجو في الشق الثاني من مشروعه المتعلق بالاستيطان إلى نجاح الجنرال لامورسيير في إقناع الحكومة الفرنسية بوجهة نظره التي تختلف عن قناعات الماريشال بيجو من الناحية الآتية :

- إذا كان بيجو يفضل العمل العسكري أولا ثم التمدن ثانيا . يرى لامورسيير أن المشروعين ينبغي أن يشروعا فيهما جنبا إلى جنب ، و لا بد من ترك مجالا للأهالي للمساهمة في العمل التحضيري بأنفسهم ، مما يجعلهم يساهمون تلقائيا في التهيئة . و لا بد من التعجيل لإقامة إدارة مدنية في الجزائر وهي الفكرة التي لايجبها بيجو . يرى لا مورسيير أن الاعتماد على المستوطنين الفرنسيين المدعمن من قبل الحكومة هو الضمان الأنجع لمستقبل فرنسا في الجزائر، و لا يشاطر رأي بيجو في فكرة البحث عن المستوطنين من أي جهة كانت ، فمغامرة كهذه -في نظره-قد يترتب عليها نتائج وخيمة على المدى البعيد .

في آخر المطاف صوت أعضاء غرفة النواب على مشروع لامورسيير . و إذا تمعنا في هذين المشروعين نجد أن الاختلاف بينهما هو في الشكل و الأسلوب، أما من حيث الجوهر فالإتفاق حاصل بينهما، الكل يسعبلترجيح كفة المستوطنين على حساب أبناء البلد ، فالجنرال لامورسيير كان حريصا على أن تعطى الأولوية للعنصر الفرنسي من حيث الدعم ، بعدما لاحظ أن النسبة الكبيرة من المستوطنين الذين قدموا إلى الجزائر، كانوا من جنسية غير فرنسية و من فئات لا يعول عليها. فالهجرات الأولى من المالطيين و سكان جنوب إيطاليا الذين تمركزوا في الشرق الجزائري في المدن الساحلية يمارسون التجارة ، و الأسبان الذين تغلغوا في الجهة الغربية يمتنون الزراعة و الصناعات المتصلة بالصيد إلى درجة أن الساسة الفرنسيين باتوا متخوفين من الأعداد الهائلة من المهاجرين الأسبان الوافدين

على الجهة الغربية في ظل الأزمات التي اجتاحت إسبانيا و البرتغال ما بين 1847- 1857. في حين لم تكن نسبة المهاجرين الفرنسيين محسوسة إلا بعد عام 1851. كما يبينه جدول تطور الإستيطان الأوروبي 1833-

1866

السنة	مستوطنين من أصل فرنسي	مستوطنون من جنسيات أوروبية مختلفة	المجموع العام
1833	3478	4334	7812
1836	5484	9076	14561
1839	11000	14000	25000
1841	15497	20230	35727
1846	46339	49780	96119
1847	42274	67126	109400
1851	66050	65233	131283
1856	92738	66544	159282
1861	112229	80517	192746
1866	122119	94871	217090

و يلاحظ من الجدول التطور المحسوس الذي عرفته نسبة المهاجرين من أصل فرنسي ، بعد 1856 ، جراء التدابير التي اتخذت على جميع الأصعدة لتشجيع الاستيطان وتحفيز المهاجرين الفرنسيين ، بالإضافة إلى مراجعة السياسة الاستيطانية برمتها لإدماج المستوطنين الأوروبيين من غير الفرنسيين، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا دخل حيز التنفيذ عام 1865 يتيح تجنيس المستوطنين الأوروبيين بالجنسية الفرنسية ضمن قانون سيناوسكونسلت .  
و في المقابل نجد تراجع النمو الديموغرافي في أوساط الجزائريين بسبب الظروف القاسية التي أصبح الشعب الجزائري يعيشها، جراء الحروب والتقتيل الوحشي والحرمان وانتشار الأوبئة و المجاعة .

## 2 — في ظل الحكم المدني:

لقد استغل المستوطنون التطورات التي حصلت على مستوى باريس بسقوط النظام الإمبراطوري للمطالبة بنظام الحكم المدني ، فكانت الاستجابة فورية وسرعان ما صدر قانون 24 أكتوبر 1870 الذي أقر استحداث تنظيم سياسي وإداري جديد في الجزائر استجابة لمطلبهم: نص على تعيين حاكم عام مدني ، و بذلك يكون المستوطنون قد حققوا حلمهم في إضفاء الطابع المدني على المؤسسات السياسية و الإدارية في الجزائرية مما يعني استيلائهم على دواليب الحكم و التسيير الإداري في الجزائر .  
ويعد الأميرال دي قيديون : أول حاكم عام مدني في الجزائر بعد إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة تعهد بتحقيق برنامج المستوطنين حيث صرّح : " .. ليس لي إلا هدف واحد و هو إحلال الحكم المدني محل القيادة العسكرية من أجل تحقيق الطموحات " المشروعة " للكولون ... " و قال ، " بأن الأهالي

هم عبارة عن منهزمين ينبغي عليهم الخضوع لقانوننا ، و يجب على ممثليهم أن يقصوا من المجالس العامة و المحلية " .

و قد نشرت جريدة الجزائر الجديدة أنذاك تأييدا لتصريحه جاء فيه "... لو تستفتي الحكومة الجزائريين ( الكولون ) غدا ، فإنها سوف تجد مكتوبا على بطاقة التصويت عبارة "إدماج سياسي - حكم مدني- بيع الأراضي - تجميع العرب في كانتونات..." وهي الخطة التي شرعت الإدارة في تنفيذها منذ إعلان الحكم المدني. و عبر عنها الحاكم العام دي قيديون في رسالته الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي في 6 جانفي 1872: "... لا ينبغي أن تخفى هذه المسألة و هي أن ما يريده السياسيون و معهم الأغلبية الساحقة من الكولون ، هو سيادة مرشحي الشعب الفرنسي و سحق السكان الأهالي بل استطيع القول استعبادهم.."

هذا هو البرنامج العنصري الذي تنافس على تحقيقه الحكام العامون المتعاقبون على إدارة الجزائر في فترة الحكم المدني أذكر منهم ، ديقيدون ، شانزي و تيرمان ، وألبير قريفي و جول كامبون وأنصارهم في المجالس المحلية أو منظرهم من أمثال دي توكفيل والدكتور ورندي ولوتو... جدول يوضح تعداد المستوطنين في بداية الحكم المدني:

الإحصاء	1856	1861	1666	1872
الفرنسيون	92738	112229	122119	129601
الأوروبيون	66544	80517	94871	115516
اليهود	21408	28097	33952	34574
الأهالي	2307349	2732851	2652072	2125052
المجموع	2487679	2953694	2904014	2404743

لقد استغل الكولون ثورة المقراني و الشيخ الحداد و ثورة الشيخ بوعمامة للمطالبة بمزيد من المكاسب و راحوا يبررون حملتهم الشرسة ضد الجزائريين والضغط على إدارتهم لإجبارها على تطبيق برنامجهم المتطرف المبني على الاستحواذ كلي على الجزائر، و ممارسة الإقصاء التام للأهالي و إخضاعهم لقانون الأندجينا . و هذا ما طبق على أرض الواقع و أكثر ، وجعل وتيرة الحركة الاستيطانية في الجزائر تأخذ منحى تصاعدي . فإذا كانت الحركة الاستيطانية في ظل الإدارة العسكرية قد ارتكزت في المدن والسهول بعد أن أفرغتها من ساكنتها، وطردهم نحو الأرياف وسفوح الجبال ، فإنها في ظل إدارة الحكم المدني اتجهت الحركة الاستيطانية إلى الريف ، ولتحقيق ذلك شرع في مصادرة المزيد من الأراضي على حساب الفلاح الجزائري وعلى حساب القبيلة والعرش المالك الفعلي للعقار ، مما استلزم إشهار سلاح القوانين الجزرية في إطار إستراتيجية متكاملة تقوم على إضعاف الأهالي بتفكيك القبيلة إلى دواوير وتفكيك أراضي الجماعة وتقسيمها إلى ملكيات فردية يسهل مصادرتها . وفي آن واحد الاستحواذ على فائض الأراضي التي تنتج عن عملية التقطيع الفردي. وهو ما يندرج ضمن سياسة النهب الممنهج . ومن ثم استغلال هذا الفائض لتهيئة الأراضي الضرورية أولا لبناء القرى الاستيطانية للمهاجرين الجدد وربطهم بالأنشطة الفلاحية و اعتماد الفلاحة الأوروبية المبنية على المساحات الشاسعة وهذا يستلزم منح المهاجرين الأوروبيين أراضي شاسعة. وفي نفس الوقت إعطاء الأولوية للفلاحين المهاجرين من الضفة الشمالية سواء كانوا من المقاطعتين المذكورتين آنفا أو من بقية المقاطعات الفرنسية وفي مرحلة ثانية فتح الباب أمام مختلف الأجناس الأوروبية مع أمل تجنيسهم . لقد أطلق على هذه المرحلة بالاستعمار الرسمي ، بحيث أن الاستعمار عن طريق الاستثمار الخاص لم يحقق نتائج مرجوة بالقدر الكافي . نفذ المشروع الاستيطاني على جثث الأهالي سواء بسحق المقاومة أو بالاستيلاء على الأراضي بسن قوانين جائرة وعنصرية، تخدم المشروع الاستيطاني الفرنسي وترك الأهالي يواجهون مصيرهم المحتوم ، كانت الإدارة الاستعمارية تسعى جاهدة إلى استيطان الجزائر وربط مقاطعاتها الثلاث بباريس أما الأهالي الجزائريين فإن اللامبالاة بمصيرهم يؤول بهم لا محالة إما إلى الاندماج أو الانقراض ، على حد تعبير المؤرخ

الفرنسي آجرون ، لقد انصبت جهود الساسة في باريس في بداية الحكم المدني على إقامة جزائر فرنسية و انقراض الجزائر المسلمة على المدى المتوسط والبعيد ، — وهنا أذكر القارئ بتلك الشعارات التي رفعت في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كان شعار الشعب الجزائري " الجزائر المسلمة المستقلة " التي

عملت فرنسا طوال 132 سنة على اجتثاثها — رغم التحولات التي أحدثوها على أرض الواقع في السياسة الإدارية بحل المؤسسات السابقة كالمكتب السياسي لشؤون العرب والمكاتب العربية التي بقيت محصورة فقط في الجنوب الخاضع للحكم العسكري ، ألحقوا القبائل والاعراش بالبلديات الكاملة الصلاحيات المجاورة لهم لضمان موارد مالية قارة من خلال الضرائب المختلفة التي يدفعها الأهالي لتلك البلدية الملحقين بها، ويد عاملة مسخرة كلما اقتضت الضرورة وحاجة الكولون الخواص . هؤلاء المستوطنين الذين ارتفع عددهم في ظل الحكم المدينيكما تبرزه لغة الأرقام. ففي سنة 1872 بلغ عدد السكان المستوطنين في الجزائر 279.691 نسمة موزعين على النحو التالي من أصل فرنسي 129.601 نسمة ، من جنسيات أوروبية مختلفة 115.516 نسمة، اليهود المجنسين بمقتضى قانون كريميو بـ 34.574 نسمة دفعة واحدة . علما أن اليهود كانوا رغم حملهم للجنسية الفرنسية يصنفون في درجة أقل من الفرنسيين والأوربيين إلى غاية 1911.

وفي سنة 1876 ارتفع تعداد المستوطنين إلى 311.000 يتوزعون كالتالي : 156.000 فرنسي

نجد 1/3 مولودين في الجزائر ، بينما بلغ عدد الأوربيين الأجانب 155 ألف نسمة ، وهي زيادة كبيرة في ظرف أربع سنوات فقط، مما يبين الأهمية التي أولتها الإدارة المدنية لمشروع الاستيطان والتسهيلات التي منحت لاستقطاب المهاجرين وان كانت في هذه الفترة منحت الأولوية للمهاجرين الوافدين من الالزاسواللورين تعويضا لهم على ما فقدوه جراء ضم ألمانيا لهاتين المقاطعتين اثر هزيمة فرنسا 1870 وأيضا بسبب الطلب المتزايد على اليد العاملة. و ازداد العدد مع إحصاء سنة 1882 ليبلغ 376.000 ، و هو ما يفسر نجاح خطة الاستعمار الرسمي .

و بعد صدور قانون 1889 الذي يحفز الأوربيين على التجنس بمنحهم امتيازات ، واعتبار أولادهم

المولودين في الجزائر فرنسيين بالمولد . ،

كان الساسة الفرنسيون يشجعون الهجرة الأوروبية في إطار اقتصاد ليبرالي وبغية تقليل الفارق الديموغرافي بينهم وبين الأهالي ، وعلى المدى البعيد تغيير الخارطة الديموغرافية ، لكن في نفس الوقت لم يخفوا قلقهم من تزايد جنسيات أوروبية أمام تراجع تعداد العنصر الفرنسي الأصلي ، الذي يعتبر في نظرهم " الكتيبة التي تحرس العلم " لكن الكل فرنسي كان أو أوروبي أو اليهود المجنسين كانوا يدا واحدة على الشعب الجزائري ، لا سميا في فترة الحكم المدني. نلمس ذلك من الترسانة القمعية التي سنت في ظل الحكم المدني. و يكفي أن نذكر بتلك القوانين و المراسيم و التعليمات التي شرعتها المؤسسات الفرنسية لتحقيق طموحات الكولون دون مراعاة الشعب الجزائري ، فأصبحت الأقلية الدخيلة تتحكم في رقاب الأغلبية .

المحاضرة رقم 3  
سياسة الضرائب خلال الحكم المدني  
1- أنواع الضرائب  
— الضرائب العربية  
— الضرائب المباشرة:  
2 — موقف النخبة من سياسة الضرائب

لقد استنزفت الضرائب و الغرامات و الرسوم المختلفة المسلطة على رقاب الجزائريين بنوعها العربية و الفرنسية قدرات الأهالي دون غيرهم رغم أنهم لم تكن تعود عليها بمشاريع عمومية نفعية ، لا سيما في عهد الحكم المدني ، إنها حرب استنزاف حقيقية حسب تعبير المؤرخ الفرنسي " شارل أندري جوليان " يهدف إلى تدمير مجتمع الأهالي و جعلهم يعيشون الفقر المدقع .

#### أنواع الضرائب:

**الضرائب العربية (العشور، الزكاة، الحكور، اللازمة ..):** تفرض الضرائب على المحاصيل من زروع وثمار و ماشية بمختلف أنواعها، طبقتها فرنسا على المقاطعات الثلاث .في قسنطينة تحسب بعدد المحاريث وأنواع الأراضي ما بين 3 فرنكات إلى 28 فرنك أما في الوسط والغرب طبقت فرنسا النموذج الذي طبقه الأمير عبد القادر 20 فرنك لقطار القمح و10 فرنك لقطار الشعير. في حين طبقت ضريبة اللازمة في المناطق الصحراوية و الجبلية

بمقتضى مرسوم 13جويلية1874 رفعت الإدارة الفرنسية قيمة الضرائب العربية بزيادة 2 سنتيم للفرنك الواحد أما ضريبة اللازمة ارتفعت ب 10 سنتيم للفرنك الواحد . وبمقتضى مرسوم 27جويلية1875 تم رفع الضرائب العربية من جديد ب 4سنتيمات للفرنك الواحد أما اللازمة ارتفعت ب إلى 14 فرنكا وضريبة العشور ارتفعت إلى 22 فرنكا للقطار ومنذ 1887 أصبحت فرنسا تحصل الضريبة نقدا عكس ما كانت عليه عينا. في سنة 1873 استنزفت الضرائب العربية ما قيمته- 14% من الدخل السنوي للفلاح الجزائري. وعن هذه السننيمات الإضافية قال الحاكم العام لويس تيرمانسن سنة 1886: " بفضل مداخيل الضرائب العربية تمكنا مؤخرا من توزيع مبالغ هامة على مستشفيات الجزائر بمقدار 400.000 فرنك ومبالغ أخر قدمت لإنشاء مشاريع بناء مستشفيات مصطفى باشا وهران و عنابة وقسنطينة ... " وهذا إقرار أن هذه المستشفيات لم نرثها صدقة من فرنسا وإنما بنيت بأموال الشعب لفائدة الكولون .

يضاف إلى ذلك ضرائب الحرب و مختلف الغرامات التي نص عليها قانون الأهالي و قانون الغابات .و في مقابل ذلك يجد الأهلي نفسه وحده في مواجهة الكوارث و الأزمات مثل الجفاف و الجراد و انتشار الأوبئة .

#### الضرائب المباشرة:

و نعني بها أنواع الضرائب التي يشترك فيها الجزائري مع بقية الكولون نذكر منها ضريبة الملكية ، ضريبة الكراء ، حقوق التسجيل ، ضريبة الكلاب رسوم السجائر ، ضرائب البلدية

... بلغت وحدها سنة 1909- 18 مليون فرنك من مجموع ما تحصلت عليه مصالح الجباية و المقدر ب 26 مليون أي نسبة عالية تحصل من الأهالي . أما الضرائب البلدية المحصلة في مجموعها ب 31 مليون فرنك يساهم فيها الجزائريون بما مقداره 15 مليون فرنك . في الوقت الذي عرف فيه الإنتاج الأهلي من الحبوب تراجعاً ملموساً، حيث بلغ سنة 1913.24 قنطاراً للرأس . هذه عينة من آثار السياسة الاستعمارية الاستغلالية التي ازدادت حدة في فترة الحكم المدني.

لقد بقي النظام الضرائبي المبني على اللامساواة بين الكولون والشعب الجزائري سائداً منذ 1845 بمعنى خاضعا إلى تشريعين مختلفين واحد خاص بالكولون نابع من القانون

الفرنسي المطبق على جميع الفرنسيين سواء كانوا في فرنسا أو الجزائر، أما الجزائري طبق عليه نظام جبائي استغلالي قمعي يجبر الجزائري على دفع الضرائب المباشرة مثل كل الفرنسيين بالإضافة الضرائب العربية (غير المباشرة) مثل اللازمة في المناطق الجبلية و منطقة القبائل و أيضا في الصحراء وهي نوعان تفرض على البيوت أي الأسر وعلى النخيل ، بلغت قيمة ضريبة اللازمة المدفوعة سنة 1898 ما مقداره 922.165 فرنكا. لقد دفع الجزائريون ما بين 1885 و 1890 ما قيمته 19 مليون فرنك. أما مجموع الضرائب بنوعها الفرنسي والعربي قدرت في نفس الفترة بـ 41 مليون فرنك. ومع مطلع القرن بلغت نسبة 46 بالمائة من مجموع تحصيلات الخزينة الجبائية. يضاف إلى ذلك مختلف الرسوم و الغرامات المنصوص عليها في قانون الانديجينا المسلط على الجزائريين دون غيرهم بل تحمل الأهالي تمويل مشروع الاستعمار الرسمي حيث لجأت الإدارة الاستعمارية إلى مضاعفة الضرائب المفروضة على الأهالي مرتين لتعويض غياب الاستثمار الاستيطاني الخاص ، ولم يكفيهم ذلك فلجأت الإدارة إلى أسلوب جهنمي بعد سنها لقانون الأهالي بخصوص التسيير الإداري للشؤون الأهالي مما يسهل عليها فرض قرارات أدوية تعسفية لنهب المال من الأهالي أو تسخير الأهالي متى تشاء في أعمال بعنوان منفعة عامة دون استصدار أمر قضائي. في المقابل والى غاية 1918 لم تتجاوز قيمة القروض المخصصة للمساعدات الخيرية ونفقات الاستشفاء والشؤون الدينية ( القضاء الإسلامي ) والتعليم الأهالي بمستوياته المختلفة لم تتجاوز 4.383.863 فرنك أي بنسبة 3,1% من مجموع نفقات ميزانية الجزائر الشمالية ، انه مبلغ زهيد بالنسبة لمن يدفع الضرائب مع العلم أنه قبل إلغاء الضرائب العربية في سنة 1918 كان الأهالي يساهمون بما مقداره 70% من الضرائب المباشرة. وعلى الرغم أن هذا النظام تم الطعن فيه وتقرر إلغاءه بمرسوم 21 جوان 1918 إلا أن ذلك بقي حبرا على ورق بل استمر إلى غاية 1947.

#### موقف النخبة من سياسة الضرائب:

شددت النخبة على المطالبة بتطبيق عادل للضرائب وتوزيع متساو لموارد الميزانية بين مختلف أفراد المجتمع الجزائري بعنصريه الفرنسي والأهلي. وهو ما ورد في عريضة الشبان الجزائريين 26 جوان 1912. حيث أكدوا على الإجحاف المرتكب في حق الأهالي بسبب الضرائب غير العادلة ، كما ربطوا ذلك بالتمثيل غير العادل في هيئة المندوبيات المالية مما تسبب في توزيع غير عادل للميزانية.

المحاضرة رقم 4

سياسة المندوبيات المالية

- 1 — قانون تأسيس المندوبيات المالية:
- 2 — قانون الاستقلال المالي في الجزائر الكولونيالية:
- 3- موقف النخبة من سياسة المندوبيات المالية:

بمقتضى مرسوم 23 أوت 1898 أصبحت للجزائر الكولونيالية شخصيتها المعنوية وميزانية خاصة بها مستقلة ماليا عن فرنسا - لطالما انتظرها الكولون ، وها هو حلمهم يتحقق بعد أن ظفروا بحكم مدني في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة .

- نص المرسوم المذكور أعلاه على تأسيس مجلس مالي منتخب ، ينقسم المجلس إلى ثلاثة أقسام يمثل القسم الأول من لجنة المستوطنين الفرنسيين وعددهم 24 عضوا منتخبا و القسم الثاني من غير المستوطنين بـ 24 عضوا منتخبا ، أما القسم الثالث الممثل للأهالي وهم الأغلبية يتشكل من 21 عضوا يتم اختيار بعضهم طرف الحاكم العام وانتخاب 13 ممثلا من الأهالي في المناطق المدنية 5 أعضاء عن مقاطعة الجزائر و 5 ممثلين عن مقاطعة قسنطينة و 3 عن مقاطعة وهران ينتخبون من قبل الأهالي المسجلين في القوائم الانتخابية عبر البلديات ذات الصلاحيات الكاملة للمقاطعة ويمثلون الأهالي في المجالس البلدية والجماعات في البلديات المختلطة وانتخاب 6 من منطقة القبائل و 2 من المناطق العسكرية ، ينتخب الأعضاء لمدة ست سنوات يجدد نصفهم كل ثلاث سنوات وهي مسؤولة أمام الحاكم العام وهو بدوره مسؤول عنها أمام الوزارات المختصة.

## 2- قانون الاستقلال المالي في الجزائر الكولونيالية:

وفي 19 ديسمبر 1900 صدر قانون يقضي بتخصيص ميزانية خاصة بالجزائر ينص على أن يقوم الحاكم العام بتحضير مشروع ميزانية الجزائر ويعرضه أمام لجنة المالية المنبثقة عن المندوبيات المالية المشكلة من 4 مستوطنين و 4 من غير المستوطنين و 3 من الأهالي .و بعد دراستها من طرف المجلس المالي ترفع إلى المجلس الأعلى للحكومة لمناقشتها خلال الـ 6 أشهر الأولى من السنة ، ثم ترسل إلى فرنسا للمصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية.

بحصول المستوطنين على استقلال ميزانيتهم في الجزائر يكونون قد حققوا تقرير مصيرهم المالي وانفردوا بحرية التصرف في خيرات الجزائر وفي اختيار مشاريع صرفها .في الوقت الذي شعر فيه الجزائريون بخيبتهم في التهميش فلا تمثيلهم في المندوبيات المالية و استقلالية الميزانية يغير من سوء حالهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

## 3- موقف النخبة من سياسة المندوبيات المالية:

رغم أهمية هذه الهيئة وانعكاساتها على جميع مناحي الحياة إلا أنها بنيت على أسس غير عادلة بحيث أن تمثيل الأهالي فيها شكلي إن لم نقل منعدما بحيث أن التمثيل غير متساوي بين الأهالي والمستوطنين من ناحية ، وغير عادل بحيث نجد المستوطنين يخول لهم القانون اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب الحر ، في حين الإدارة هي من تختار ممثلي الأهالي. ضف إلى ذلك إن هؤلاء الممثلين لا صوت لهم ولا تأثير لهم في اتخاذ القرار. رغم أن الأهالي هم مصدر القسط الأكبر لهذه الميزانية إلا أنها لا تعود على مشاريعهم التنموية

بالإيجاب. وعليه خلفت حالة من التذمر والاستياء وهو ما عبرت عنه حركة الشبان من أمثال الدكتور ابن التهامي والمحامي مختار حاج سعيد وغيرهم. في عريضة حركة الشبان بتاريخ 26 جوان 1912 في ردها على قرار التجنيد الإجباري. جاء فيها بخصوص توزيع الموارد المالية غير العادلة: "إن المجموعة الفرنسية التي تتمتع وحدها في الوقت الحالي بتمثيل نيابي جاد وفعال في المجالس المحلية وفي البرلمان ، هي الوحيدة التي تتصرف في الميزانية وهكذا فإن الجزء الأكبر من الموارد المالية تصرف بطريقة تكاد تكون تامة على العنصر الأوربي . إن حاجات الأهالي الأكثر استعجالا تكاد أن لا تظفر بأية ترصية ، وأن نفقات كبيرة قد خصصت لكثير من البلديات بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني. إن هذه الحالة بصفة خاصة غير عادية وذلك لأن الميزانية العامة بالإضافة إلى الميزانية البلدية والعمالية تمول في الجزء الأكبر من ضرائب يدفعها الأهالي. إن خلق نظام تمثيلي جاد للأهالي يسمح بخلق توازن في توزيع الموارد المالية..."